

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

The effectiveness of Algerian foreign policy in strengthening Palestinian national unity - From the point of view of Algerian experts and specialists in public policies and Palestinian affairs

عبد العزيز أسعد عبد العزيز حمد، جامعة الجزائر 3، hamad.abdalaziz@univ-alger3

تاريخ قبول المقال: 02-12-2024

تاريخ إرسال المقال: 25-11-2024

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على توجهاتها إزاء تعزيز الوحدة بين القوى والأحزاب الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل أداتي جمع البيانات: (الإستبانة، والمقابلة) حيث أعدت الدراسة خلال شهر ماي/ أيار 2024م، وقد اعتمد الإطار التحليلي للدراسة على الإطار النظري، والدراسات السابقة، التي تعتمد على توجهات السياسة الخارجية للدولة، ومفاهيمها، التي تترجم عمليا وفق السلوك، والممارسة بما يحقق أهداف البيئة الخارجية، والتعريف الإجرائي للسياسة الخارجية الجزائرية.

وقد أظهرت النتيجة الرئيسة وجود إرتفاع في مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية إزاء تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث بلغت الدرجة الكلية (4.36) حسب معيار التقويم الذي يمثل بأعلى درجة من (5)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.20) إلى (4.52)، وقد تشابهت الدرجة المعيارية في التقويم عند استخدام السياسة الخارجية الجزائرية لتقنيات الواقع المعزز وتوظيفه في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على سبيل المثال، استخدام الدبلوماسية، وتعميق الحوار الوطني، واستضافة اللقاءات والمؤتمرات، ودعم الشرعية، والحشد الدولي، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.20). أما عن أهدافها، فقد استنتجت

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

الدراسة بأنها واضحة تماما تجاه قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث بلغت نسبتها المئوية 92.9%، في حين مستوى الإنجاز المحقق منها فقد بلغ نحو 50%.

وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث السياسة الخارجية الجزائرية بضرورة تصميم سياسات استراتيجية مخطط لها تتصف بالإستمرارية، لجعلها الفاعل الأقوى في معالجة الأزمات العربية، وقضية الوحدة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، وكذلك ضرورة التوجه نحو آليات فاعلة أخرى من شأنها أن تعزز بناء الثقة بين القوى والأحزاب الفلسطينية، وترسيخ ثقافة الاختلاف، إضافة إلى إشراك دولا عربية فاعلة لتحقيق الأهداف، للضغط على الأطراف الحزبية الفلسطينية لتحقيق وحدتها الوطنية، كما يوصي الباحث بضرورة إجراء دراسات مسحية للقوى والأحزاب الفلسطينية للكشف عن أسباب ضعف البنية السياسية تجاه تعزيز الوحدة الوطنية، للوقوف على آليات فاعلة من شأنها تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الوحدة الوطنية، السياسة الخارجية الجزائرية، الوحدة الوطنية الفلسطينية.

Abstract: This study aimed to reveal the effectiveness of Algerian foreign policy in strengthening Palestinian national unity, and to identify its trends towards strengthening unity between Palestinian forces and parties. To achieve this goal, the study relied on the analysis of two data collection tools: (questionnaire and interview), as the study was prepared during the month of May. / May 2024 AD. The analytical framework of the study was based on the theoretical framework and previous studies, which depend on the state's foreign policy orientations and concepts, which are translated practically according to behavior and practice in order to achieve the objectives of the external environment, and the procedural definition of Algerian foreign policy.

The main result showed an increase in the effectiveness of Algerian foreign policy towards strengthening Palestinian national unity, as the total score reached (4.36) according to the evaluation criterion, which represents the highest score out of (5), and the arithmetic averages ranged from (3.20) to (4.52). The standard score in the evaluation was similar when Algerian

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

foreign policy used augmented reality technologies and employed it in strengthening Palestinian national unity, for example, using diplomacy, deepening national dialogue, hosting meetings and conferences, supporting legitimacy, and international mobilization, as indicated by the arithmetic mean, which reached (4.20). . As for its objectives, the study concluded that they are completely clear regarding the issue of Palestinian national unity, as their percentage reached 92.9%, while the level of achievement achieved reached about 50%.

In light of the results of the study, the researcher recommends to Algerian foreign policy the need to design planned strategic policies that are characterized by continuity, to make it the strongest actor in addressing the Arab crises, and the issue of Palestinian national unity in particular, as well as the need to move towards other effective mechanisms that would enhance the building of confidence between the forces and parties. The Palestinian Authority, and consolidating the culture of difference, in addition to involving effective Arab countries to achieve the goals, to put pressure on the Palestinian party parties to achieve their national unity. The researcher also recommends the necessity of conducting survey studies of the Palestinian forces and parties to reveal the reasons for the weakness of the political structure towards strengthening national unity, to identify effective mechanisms for It would strengthen Palestinian national unity.

Keywords: foreign policy, national unity, Algerian foreign policy, Palestinian national unity

مقدمة:

تواجه القضية الفلسطينية تحديات جسيمة على المستوى الدولي القاضي باعتراف العالم بعدالتها بإقامة الدولة، كذلك المستوى الداخلي الذي يتمثل بشكل رئيس بالخلافات السياسية بين القوى والأحزاب الفلسطينية، فضلا عن التوسع الإقليمي "الإسرائيلي"، وغيرها من التحديات.

ففي إطار أجندة السياسة الخارجية في الدولة الجزائرية، كثيرا ما تقوم بدور محوري في حل النزاعات الإقليمية بين الدول، أو حتى في معالجة القضايا الداخلية بين الأطراف المتنازعة، لذلك يمكن ملاحظة قيامها بدور الوسيط لتطبيق مبدأ التحكيم بالتفاوض، كخطوة تعد دبلوماسية لحل الخلافات، كحالة النزاع في القرن

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

الإفريقي بين إريتريا، وإثيوبيا عام 1998م، الذي انتهى باتفاق سلام بين الطرفين، والوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الإيراني العراقي عام 1975م، وغيرها الكثير. ووفقا لسياستها في اتباع دورها التفاوضي لتسوية النزاعات، تسعى الدولة الجزائرية، بحكم دعمها التاريخي للقضية الفلسطينية إلى تبني دور الوسيط لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء الانقسام، في محاولة منها لإحداث إختراقا في الواقع الفلسطيني الداخلي، تماشيا مع المتغيرات الإقليمية، والدولية وتحولاتها، التي قد تقنع الأطراف المتنازعة في تغيير مواقفها، بتغليب الوحدة الوطنية الفلسطينية على المصالح الفئوية الضيقة (جميل، الوساطة الجزائرية في ملف المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح ومسببات الفشل، بدون تاريخ).

لهذا، تحاول الجزائر إعادة مسار تفاهمات الوحدة الوطنية الفلسطينية، في اعتقاد منها أن ذلك قد يثني موجة التطبيع مع "إسرائيل" التي زادت وتيرتها خلال السنوات الأخيرة، خاصة بين دول الخليج، وما لحقها من دول عربية أخرى، كحالة السودان، والمملكة المغربية. أو ربما من خلال ثقلها بين الدول العربية، الذي يدفعها إلى تقوية السياسات العربية وأنظمتها، عن طريق البوابة الفلسطينية، في توحيد الصف الداخلي، لمواجهة أية متغيرات دولية طارئة، وحتى لا تكون الدول العربية من أكثر الأطراف تضررا جراء تلك التغيرات السياسية الدولية، مثلما حدث خلال إعادة تشكيل العالم، بتحويله من نظام دولي ثنائي القطبية إبان الحرب العالمية الأولى، إلى نظام أحادي القطبية، بعد تجزئة الإتحاد السوفييتي سابقا عام 1990م (جميل، الوساطة الجزائرية في ملف المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح ومسببات الفشل، بدون تاريخ).

استنادا لما سبق، يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تولي اهتماما ملحوظا لتسوية النزاعات على المستوى الدولي، والإقليمي التي لها تأثيرها على بعدها القومي، والإستراتيجي، من خلال تثبيت موقعها الدبلوماسي إقليميا، ودوليا، مما جعلها دولة ذات ثقل لحل الخلافات، يتمحور حولها الأطراف المتنازعة، أملا في إنهاء النزاعات وتسويتها، كحالة الفصائل الفلسطينية التي تعاني من اشكالات داخلية بين القوى والأحزاب السياسية ألفت بظلالها على بعدها الوطني، وتركت تداعيات كبيرة أمام تحقيق الوحدة الوطنية. نماذج الدبلوماسية الجزائرية في سياستها الخارجية تمثلت في مستويات عدة منها المستوى العربي، وعلى المستوى القارة الإفريقية، حتى أضحت لها دورا مركزيا في تمثيل إفريقيا في المحافل الدولية، لهذا استدعى الباحث إلى

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

التعرف على مدى فاعلية دورها الدبلوماسي الذي لعبته الجزائر في سياساتها الخارجية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، لإنهاء الانقسام بين القوى والأحزاب الفلسطينية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن الوحدة الوطنية الفلسطينية، شهدت حالة كبيرة من الإضطرابات، منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 2006م، أدى إلى حدوث انقسام سياسي، وجغرافي، خاصة بين كبرى القوى الفلسطينية "فتح" و"حماس"، مما استدعى الحاجة إلى تدخل سياسات خارجية فاعلة ترتبط بالقضية الفلسطينية بأبعاد تاريخية، وسياسية، ووطنية، على رأسها الجمهورية الجزائرية. حيث تتوقف كفاءة فاعلية تلك السياسات على تحديد الإستراتيجيات الدبلوماسية في وزارة الخارجية، والتكتيكات السياسية وتنظيمها من أجل التحكم بشكل أفضل في التأثيرات الناتجة عن الأزمة.

لذا يمكن بلورة مشكلة الدراسة، في التعرف على واقع السياسة الخارجية الجزائرية، في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والاهتمام بها، في محاولة منها للتغلب على حالة الانقسام، بعد ما فشلت كل المحاولات الداخلية، وحتى الخارجية الأخرى لبعض دول الإقليم، والقوى الدولية، الرامية لتعميق الوحدة الوطنية، في ضوء الأزمات المتلاحقة التي تعصف بالقضية الفلسطينية، بفعل الإحتلال "الإسرائيلي"، وصياغة تصور مقترح حيال ذلك، للتقليل من حدة الأزمة، أو إنهاؤها.

أسئلة الدراسة:

وفقا للمشكلة البحثية أعلاه، تطرح الدراسة السؤال البحثي الرئيس الآتي:

ما مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة فرعية أخرى تسعى الدراسة للإجابة عنها، وهي على النحو الآتي:

1- كيف استخدمت السياسة الخارجية الجزائرية دبلوماسيتها في تعزيز الحوار الوطني الفلسطيني بهدف تعميق الوحدة الوطنية؟

2- ما مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في دعم الشرعية الفلسطينية كطريق لتعزيز الوحدة الوطنية بين القوى الفلسطينية وأحزابها؟

3- كيف أسهمت السياسة الخارجية الجزائرية في حشد الدعم الدولي بهدف تجسيد الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة، إلى الكشف عن فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية، في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على دورها الدبلوماسي، وتوجهاتها إزاء تعزيز الوحدة بين القوى والأحزاب الفلسطينية.
أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة، في أنها تسلط الضوء على قضية مهمة وحيوية، في إطار السياسات الخارجية الجزائرية ودبلوماسيتها، ومدى تأثيرها على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودورها في إنهاء الانقسام، وحل الخلاف بين القوى والفصائل الفلسطينية. حيث تبحث في مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية. إن نتائج هذه الدراسة قد تكون مرجعا عمليا مهما لوزارة الخارجية الجزائرية، والمنظمات العاملة في مجال رسم السياسات لحل الخلافات بين الدول، وكيفية توظيفها في هذا المجال. كذلك تعد مرجعا أكاديميا يشكل إضافة علمية في حقل السياسات العامة، من خلال بيان أهمية دور المنظمات الخارجية للدول، للسيطرة على الأزمات العامة عبر سياساتها، وكيفية توظيفها بشكل فاعل.
حدود الدراسة:

تتحدد إشكالية الدراسة، في نطاق محدد، وهو السياسة الخارجية الجزائرية، والوحدة الوطنية الفلسطينية. أما حدود الدراسة الزمانية فهي تتمثل ماي/ أيار من العام 2024م، وهي وقت إعداد هذه الدراسة، حيث تم تحليل استبانات بحثية بعد توزيعها على الخبراء والمختصين بالشأن الفلسطيني في الجمهورية الجزائرية. أما بخصوص الفترة الزمنية لدراسة مدى فاعلية السياسة الخارجية لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، فكانت منذ المحطات الأولى لإحتضان الجزائر لحوارات القوى والأحزاب المنضوية في منظمة التحرير بقيادة حركة "فتح"، وبين ما كان يعرف بالتحالف الديمقراطي، يضم كل من (الجهة الشعبية، والديمقراطية، والحزب الشيوعي، والجهة الفلسطينية)، حيث شكل على أثرها إطار المجلس الوطني التوحيدي في نيسان عام 1987م، وصولا إلى ما يسمى بـ "إعلان الجزائر" في 13/10/2022، بعد توجيهها بدعوة القوى الفلسطينية وأحزابها لعقد مؤتمر من أجل تعزيز الوحدة الوطنية.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يطلق على السياسة الخارجية للدولة سياسات العلاقات الخارجية، وتتكون من إستراتيجية المصلحة الذاتية التي تختارها الدولة لحماية مصالحها الوطنية، وتحقيق الأهداف في علاقاتها الدولية. في مثل هذه الإستراتيجيات أو الحالات يطلق عليها تحليل السياسات الخارجية، بحيث تتضمن مجموعة من الأنشطة، والخطط المنظمة تجاه البيئة الدولية. وبناء عليه، يشكل التعريف النظري لمفهوم السياسة الخارجية مدخلا أساسيا للتحليل العلمي، بغية التوصل لغايات الدراسة، وتوضيح أهدافها التي تسعى الدول بموجبها لترجمة سياساتها وفقا لتحديد علاقاتها بدول أخرى، بما يحقق بعدها الإستراتيجي، ويحافظ على أمنها القومي. إلى جانب ذلك، هناك متغيرات تعد بمثابة عوامل قد تؤثر في رسم السياسات الخارجية، مما يدفعها إلى سلك طرقا ممنهجة لفهم أهدافها، نظرا لترابط مختلف جوانب السياسة الخارجية، وتأثيرها المتبادل فيما بينها، وبين عملية تحليل سياساتها بصورة عامة (المهداوي، السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة، 2020م).

وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول أن هناك درجة من عدم اليقين حول تحديد مفهوم السياسة الخارجية، إذ من الصعب التوصل لتعريف محدد، بسبب ضبابية المفهوم وتداخلاته، لما يعانيه حقل العلوم السياسية بشكل خاص، والعلوم الإنسانية على وجه الأعم، من غياب نظريات محددة، يمكن تطبيقها لفهم أساليب السياسة الخارجية ومناهجها المتبعة. إلا أن ذلك، لا يمنع الباحث من تناول جوانب المفهوم، والخوض في مضامينها، كمحاولة للوصول إلى الكشف عن معنى السياسة الخارجية.

بناء على ما سبق، يمكن ملاحظة الاختلاف المفهوم بين الباحثين في حقل العلوم السياسية، فمن المهم توضيح كيف يكون المصطلح في مفهومه العام، وفي هذا يقول الباحث حامد ربيع أن السياسة الخارجية تعبر عن انعكاس النشاط الخارجي للدولة، بحيث لا يشترط إحاطتها بسياقات نظامية، وقرارات صادرة عنها، في الوقت ذاته تحاول أن تحافظ على الوجه الحضاري للدولة الذي ينطوي عليها المفهوم (سليم ، 1998م). في حين يرى (النعمي، 2001م) أن السياسة الخارجية تعد عملية ديناميكية مرنة، تعمل في ظل ظروف بيئية دولية متشابكة، تأخذ في الاعتبار مصلحة الدولة القومية، التي من الممكن ترجمتها على أرض الواقع من خلال أدوات دبلوماسية. أما (Hill, 2003) يذهب إلى الاعتقاد أن السياسة الخارجية تعبر

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

عن العلاقات الخارجية الرسمية التي تقوم بها جهة فاعلة مستقلة، غالبا ما تكون دولة في إطار منظومة العلاقات الدولية. يدعم هذا المفهوم معظم تحليلات السياسات الخارجية للدول، حتى إذا ابتعد عن التركيز على دراسة فحوى السياسة الخارجية، أو الطريقة المتبعة، أو العملية التي أدت إلى تلك السياسة (Hudson, 2012). في حين عرف (Orugbani, 2012) السياسة الخارجية "بأنها تدابير مصممة من قبل الدولة لتأمين مصالحها الوطنية في تفاعلاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي"، لأن السياسة الخارجية مرادفة للمصلحة الوطنية للدولة.

وهكذا، ارتبطت السياسة الخارجية على مدار ظهورها كمصطلح سياسي جديد بالدعاية الحكومية، حيث كانت تقدم على أنها أقل معرفة، وأكثر حاجة إلى السرية من السياسة الداخلية. ومع ذلك، فإن ما يشمله المفهوم يتمثل في المقام الأول بالدبلوماسية، والتحالفات، والحرب، والسلام، إضافة إلى مواضيع أخرى كالقضايا الاستعمارية، والتجارية، وقد يتم ذلك بدون موافقة الحكومة (Ahn Doohwan & Simms, 2010). وهناك من يربط قوة السياسة الخارجية بقوة الدولة ونفوذها مثل (Jacob, 1994) حيث طرح مثالا على ذلك عندما أصبح من الممكن مناقشة القضايا السياسية في فرنسا عند ظهور مصطلح الرأي العام، كمفهوم معاصر في القرن الثامن عشر الميلادي، مما دفعها إلى استخدام الأسلوب الدبلوماسي للتعاطي مع قضايا الرأي العام الدولي بحكم تأثيرها، حيث كانت مناقشاتها حول السياسة الخارجية أكثر هيكلية، بسبب تركيزها على الممارسة العامة الدبلوماسية.

وفي صلة ذي صلة بما سبق، يرى (Halvard Leira, 2019) أن السياسة الخارجية ظهرت كنتيجة للتحول الديمقراطي في العالم، عندما واجهت الدولة تحديا من قبل الصحافة التي تعمل في المجال العام، كرقيب على ممارسات الدولة، فكان لا بد من التمييز بين حرية ممارسة السياسة الخارجية، وبين فاعليتها، فحرية الممارسة والحركة ليست بالضرورة أن تكون مرادفة للفاعلية. إذ أن المقصود بحرية ممارسة السياسة الخارجية قدرة النظام السياسي على صنع تلك السياسات دون ضغوط اجتماعية، أو إقتصادية. في حين الفاعلية فتعني القدرة على تحقيق مبتغيات السياسة الخارجية وأهدافها بأقل التكاليف الممكنة. لذا، يمكن القول أن حرية الممارسة والحركة تعد عاملا مساعدا لصنع القرارات في النظام السياسي، إلا أنها قد تكون متطرفة وغير محسوبة، مما يضطر النظام السياسي إلى إعادة النظر في إتخاذ القرار، ومن ثم مناقشة صنع

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

السياسات مع القوى المعارضة، حتى تصبح أكثر اعتدالا. ويتبين من ذلك، أن مسألة توضيح العلاقة بين حرية الممارسة، والفاعلية في صنع السياسات العامة له أهمية كبيرة في اتخاذ القرار وتكلفته، كون أن السياسة الخارجية تمثل البيئتين الداخلية، والخارجية للدولة، وهي المرآة العاكسة للنظام السياسي. وهذه الأهمية قد تزداد كلما ارتبطت بواقع مرحلة جديدة، تتطلب من السياسة الخارجية التعامل بمقتضاها لتتجاوز القيود المحيطة، لتطرح خيارات الفعل محققة الفاعلية السياسية (المهداوي، قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021، 2021).

استنادا إلى ما تقدم، يستطيع الباحث القول أن السياسة الخارجية تمثل توجهات الدولة وخططها، التي ترسم في سياق علاقاتها مع الدول الأخرى، وتحدد طبيعتها، التي تترجم عمليا وفق السلوك، والممارسة بما يحقق أهداف البيئة الخارجية. لهذا فإن السياسة الخارجية للدول، لا تتحدد من خلال مصالحها المادية الموضوعية، ولكن من خلال القيم الأيديولوجية، والثقافية للحكومات، والفئات الاجتماعية المختلفة.

وبما أن هناك القليل من الإجماع حول ما تعنيه السياسة الخارجية بشكل عام، يمكن تلخيص تلك التعريفات على أنها الأداة التي تحاول الدولة من خلالها تشكيل بيئتها السياسية الدولية، التي تحاول من خلالها الحفاظ على الأوضاع المواتية لها، مع بذل الجهود الرامية إلى تعديل الأوضاع غير المتوافقة معها. لذلك فالسياسة الخارجية تشكل المادة الخام الأساسية للعلاقات الدولية، نظرا لأن التفاعلات تحدث خارج فضاء الدولة، ولا تكون ضمن سيطرتها، وهذا يشمل تصرفات الدولة وقراراتها تجاه الجهات الفاعلة ضمن إطار المشهد الدولي. ومهما يكن الأمر، فإن هدف أي سياسة خارجية في صورتها العامة هو الحفاظ على السلطة بواسطة اتخاذ إجراءات سياسية، بمعنى أن كل سياسة يتم تنفيذها تكون من أجل تحقيق أغراض ثلاثة أهداف، وهي (Wazir & Wahdat, 2022) :

- 1- الاحتفاظ بالسلطة: ويتمثل ذلك عندما تميل الدول إلى المحافظة على سلطتها دون خسرانها، فتتبع عندئذ إستراتيجية الاحتفاظ بالسلطة.
- 2- زيادة القوة: وذلك عن طريق موازنة السياسات الخارجية للدول مع القوى العالمية، بغية تعاضد قوتها.
- 3- إظهار القوة: ويتحقق ذلك من خلال الهدفين السابقين، الاحتفاظ بالسلطة، وزيادة القوة، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إظهار قوة الدولة بتعزيز هيبتها من أجل كسب الثقة الدولية.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية- من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

لهذا، فأهداف السياسة الخارجية ينبغي أن تتحدد على أساس المصالح الوطنية، وفقا لمعادلات القوة، وحماية الدولة، وتنميتها الاقتصادية، كل ذلك بهدف زيادة بعدها القومي، وقوتها الإستراتيجية. وهذه الأهداف هي في إطار عموميتها، وقد تختلف في تفصيلاتها وفقا لاختلاف سياسات الدولة، فمثلا وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في فترة الرئيس ترومان من عام 1947م حتى عام 1949م، أعلن إقامة سياسات خارجية ترتبط بشكل أساسي بظروف خارج الدولة، تتعلق بإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اصطلح على تسميتها "بخطّة مارشال"، وكان الهدف الرئيس للسياسة الخارجية للولايات المتحدة حينئذ هو تعزيز أمن الشعب الأمريكي من خلال التدابير الهادفة إلى تهيئة الظروف لنظام العولمة (Wazir & Wahdat, 2022).

ومن وجهة نظر تاريخية، يمكن ملاحظة أن كل دولة لها أهداف ومصالح مختلفة، والأهداف الخارجية للدول، من الصعب تلخيصها في فكرة واحدة، ومحددة، أو تخضع لحكم دولة معينة، لأن كل دولة تتبع أهداف محددة، قد تختلف في مضمونها عن الأهداف للسياسات الخارجية للدول الأخرى. لذلك، فمناقشة الأهداف والمصالح الوطنية، يكون وفقا لمصالح كل دولة، حيث يكون تحليلها بشكل منفصل عن الأخرى، مع الأخذ بالاعتبار عوامل القوة، والتنمية الاقتصادية، والموقع الجغرافي، والثقافة، ونوع الحكومة، ونظام الاجتماعي، ومكانة الدولة في النظام الدولي، هذه بعض العوامل التي تسهم في تحديد الأهداف للسياسة الخارجية وتحليلها في كل دولة. وينبغي التوضيح هنا أن أهداف السياسة الخارجية لا تقتصر على بلدان فحسب، وإنما قد تستهدف أفرادا محددين مثل زعيم معين، أو جهات فاعلة غير حكومية، كالمنظمات الدولية، وجماعات حقوق الإنسان، والأحزاب السياسية، كل ذلك يعد جزءا من فضاء البيئة الدولية التي من الممكن للسياسات الخارجية أن تبني إستراتيجاتها بما يحقق بعدها القومي.

حرصا على فهم أبعاد السياسة الخارجية وتحليلها، لا بد من التعرج على أهم سمات السياسة الخارجية وخصائصها التي حددها (سليم ، 1998م) بالآتي:

- 1- فهي تعمل في مواجهة البيئة الدولية الخارجية، وفقا لما تمثله من توجهات خارجية للدولة.
- 2- تأخذ طابعا رسميا لجهاز الدولة التنفيذي، فكل ما يصدر من سلوكيات رسمية خارجية، تعد سياسة خارجية تعبر عن توجهات الدولة.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

- 3- لذلك فهي سياسة معلنة، تكون على شكل تصريحات رسمية، يمكن معالجتها عبر تحليل السياسات.
- 4- تتضمن برامج وأنشطة خارجية، يمكن ملاحظتها من خلال التصريحات، والأفعال الصادرة عن صانعي السياسة الخارجية.
- 5- فهي سياسة خارجية مرنة، يمكن لها أن تختار من بين الخيارات المتاحة، أو حتى تغييرها للتكيف مع ظروفها وواقعها.
- 6- لها أهداف تتطوي على سياسة خارجية واعية، سعيها منها للتأثير على محيطها الخارجي.

المطلب الثاني: مفهوم الوحدة الوطنية

تعد الوحدة الوطنية مطلب ضروري في أي مجتمع لقياس مدى انسجامه، وقدرته على تحقيق الائتلاف المجتمعي والسياسي، حيث يقع على عاتق النظام السياسي مسؤولية تجسيد الوحدة الوطنية بأساليب عدة، مثل توزيع الاختصاصات، والصلاحيات الحكومية، وترسيخ دعائم الثقافة الوطنية، لذا أصبح هناك ارتباطات وتحديات أضحت تشكل قضايا مصيرية تعصف بمفهوم الوحدة الوطنية، باتت ملازمة لبنية الدولة. هناك العديد من التعريفات المختلفة للوحدة الوطنية، في معظمها مفاهيم مترابطة إلى حد ما، فقد قال عنها الفيلسوف الإيطالي "ميكافيلي" بأنها بمثابة أرض صلبة يستريح عليها الناس ليبلغ قائدهم في بلد ما إلى منزلة القداسة، مما يؤدي إلى التنمية والتقدم، وهي محور الدولة لحكم القائد للشعب (Meftah, 2012). وهناك من عرفها بأنها جمع من أشخاص متنوعين من مختلف الثقافات، والخلفيات الاجتماعية يشتركون معا في سياق اجتماعي، ونظام سياسي معين، من أجل مصلحتهم الجماعية (Ngafi & et al, 2022). ومن جهة أخرى، ينظر إلى مفهوم الوحدة الوطنية من منطلق مدى تقبل تعدد الأيديولوجيات وتعايشها، والتفاهم فيما بينها، والاتجاه نحو التمحور حول التعايش السلمي الذي يأخذ أبعادا اجتماعية، ودينية، وفكرية بقبول مختلف المعتقدات، والأفكار واحترامها (المحمداوي، دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية، 2016)، هذا قد يكون مؤشرا لإرتفاع مستوى التجانس والاندماج الاجتماعي، والسياسي، والفكري بين عناصر المجتمع. ويعني تحديد سمات المواطنة، والمعايير القيمية التي تدفع إلى تقبل الآخر لتعزيز الوحدة الوطنية. وارتباطا بذلك، يمكن الإشارة إلى تعريف (البغدادي، 1993)، حينما قال: أن الوحدة الوطنية تتلخص في الاتفاق على ثقافة وطنية تتسم بالتفاعل الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، في إطار

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية- من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

النظام السياسي الذي ينسجم فيه مختلف الجماعات الوطنية بأبعادها المتباينة، بحيث يتحقق التلاحم فيما بينها. وبحسب رأي أبي حامد الغزالي أحد أشهر علماء الدين في التاريخ الإسلامي، فيرى أن الوحدة الوطنية ترتبط من خلال الحاكم، بصفته المسؤول عن وحدة الأمة، ويدور حوله التكتلات المتصارعة، حيث يجمع الجهات المتنازعة على اتفاق واحد، بسبب مبايعة الأمة له بسبب تحليه بالصفات القيادية، و"الكارزمية"، ويكون ذلك بموافقة جميع الأطراف وتقبلهم، من خلال تعاقد سياسي يضمن التكافل بين أعضاء المجتمع للعمل في سلطة واحدة (ناجي، 2009).

لهذا، ينبع مفهوم الوحدة الوطنية من الإرادة العامة للمجتمع، التي هي انعكاس لتوافر الاندماج المجتمعي، وصولاً لحالة التكامل الوطني، والاجتماعي. إذا، الوحدة الوطنية يعبر عنها بقبول الآخر طوعية، عن طريق التفاهم المشترك على أسس العمل المجتمعي بمختلف مجالاته السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي تقوم على مبادئ الحرية، والمساواة، وتوزيع الثروات، والمواطنة (حافظ، 2016).

وفي هذا المضمار، يمكن الإشارة إلى حالة الوحدة الوطنية في ماليزيا، لانتقالها من حالة الاختلاف العرقي، والديني بين فئات المجتمع إلى حالة الوحدة والتضامن المجتمعي، حيث يستخدم هذا المفهوم بشكل شائع في ماليزيا، لوصف توحيد الناس من مختلف الأعراق، من بين ثقافات مختلفة في إطار الهوية الوطنية من أجل ترسيخ مفاهيم الوئام المجتمعي (Chang, 2013). ويمكن أن يحمل هذا المفهوم معانٍ مختلفة لأشخاص مختلفين عرقياً في الدولة، لتشكل أحدث ما ترمي له الوطنية. وعليه، يمكن تصور الوحدة بشكل أساسي حسب الهيئة الإستشارية للوحدة الوطنية في ماليزيا على أنها "دولة يجتمع فيها جميع المواطنين، مكونة من مجموعات مختلفة من الأطياف الدينية والعرقية، تعيش في سلام واتحاد، مع الإلتزام الكامل بالهوية الوطنية على أساس الدستور الاتحادي، والأيديولوجية الوطنية" (Chang, 2013).

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الوحدة الوطنية برز حديثاً نتيجة التحولات المعرفية والسياسية، أثناء نشوء الصراعات بين الطبقات الاجتماعية في الدولة القومية، خاصة عند ظهور الطبقة البرجوازية وتشكلها، في العالم الغربي، وبسط سيطرتها، وتحكمها في مفاصل السلطة، وتأثر العالم العربي بها إبان الاتصال الفكري للكتاب والصحفيين العرب في عصر النهضة، ومنهم أديب اسحق، ورفاعة الطهطاوي، وغيرهما من المفكرين الذين استطاعوا الاحتكاك المباشر بالفكر الغربي، حيث نقلوا دلالاته القانونية إلى العالم العربي

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

(العلوي، 1997). ويتبين مما سبق، أن مفهوم الوحدة الوطنية يتخطى الصراعات الداخلية، ويبنى على أسس مشتركة، تتلخص في إجماع الكلمة، بما يحقق مصلحة الوطن، على اختلاف الحركات والأحزاب السياسية التي تبقى متمسكة بالأبعاد الوطنية، والثقافية ضمن البرنامج السياسي الموحد. وبناء عليه، يرى الباحث أن صانعي السياسات العامة في الدولة، يتطلب منهم تنظيم أطر قانونية، وسياسية في سياق مفهوم المواطنة، والعيش المشترك، لاستيعاب مختلف الثقافات الفكرية في المجتمع، سعياً لتعزيز التنمية السياسية، مع الحفاظ على الحقوق المدنية، وضمان توزيع السلطة بين الأحزاب، والتيارات الفكرية المختلفة. هذا لا يعني أن يكون المجتمع منصهراً في اتجاه سياسي، أو فكري واحد، كذلك لا يعني تذويب التعدديات والاتجاهات الفكرية في المجتمع، بل أن التنمية الوحدوية والسياسية والوطنية تأتي من خلال الاختلاف واحترام تعددياتها، في ظل الأهداف الوطنية الموحدة للدولة، ومن ممكن للباحث أن يستدل بذلك بالقرآن الكريم، حيث يقول الخالق عز وجل "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين" (القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 251).

المطلب الثالث: الوحدة الوطنية الفلسطينية

يمكن الحديث عن الوحدة الوطنية الفلسطينية منذ بداية النصف الثاني من عام 1918م، عند بروز الحركة الوطنية الفلسطينية، ومبادرتهم في إنشاء الجمعيات الإسلامية، والمسيحية، في مختلف مدنهم، وسمحت هذه الجمعيات بوجود الطائفة اليهودية إلى جانب الطوائف الأخرى (ياسين، أربعون عاما من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، 2006). فكانت هذه الجمعيات بمثابة فروع لجهة وطنية فلسطينية في ظل غياب الأحزاب منذ الإحتلال البريطاني لفلسطين، وحتى انتهاء المرحلة الأولى من الحركة الوطنية الفلسطينية في أواخر العشرينات من القرن الماضي (ياسين، أربعون عاما من حياة منظمة التحرير الفلسطينية، 2006). لقد أخذت ملامح الطبقة الاجتماعية تتضح أكثر في أوائل الثلاثينات، وظهرت أحزاب سياسية عربية مثل الإستقلال (آب، 1932م)، ومؤتمر الشباب (كانون الأول 1932م)، والدفاع (1935م)، وسارعت هذه القوى والأحزاب المنبثقة آنذاك إلى الإجتماع فيما بينها يوم 1936\4\25م، إبان اشتعال ثورة 1936م المسلحة، حيث قررت الإئتلاف في (اللجنة العربية العليا)، وأعلنت اللجنة نفسها حق قيادة الثورة الشعبية (ياسين، الحركة الوطنية الفلسطينية، 2000).

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

من هنا، كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية عبارة عن صيغ جبهوية إنتلافية أنشأتها ظروف الحرب والإحتلال، بعد تشكل الإنتلافات والأحزاب آنذاك، حيث كانت تتسامح مع فكرة الإنتلاف العريض. وبهذا المعنى، من الصعب أن يطلق عليها وحدة وطنية بمعناها ومفهومها الإصطلاحي، لأنها كانت تتشكل في معناها السياسي التاريخي للحالة الفلسطينية التي تفرض على الأطراف المختلفة التنازل عن اختلافاتهم الفكرية من أجل مواجهة ظروف سياسية استثنائية طارئة. ويبدو أن الحالة الفلسطينية الراهنة، بما تشمل القوى والأحزاب السياسية، تواجه صعوبات كبيرة تحول دون تشكل وحدة وطنية، أو حتى إنتلafa سياسيا على الرغم من كل التهديدات التي تحيط بالمشروع الوطني العام.

وفي إطار مساعي القوى الفلسطينية في الوصول إلى صيغة وحدوية، إستطاع بعضها من تأسيس جبهات خاطفة خلال الفترة الممتدة من عام النكبة 1948م، إلى تأسيس (منظمة التحرير الفلسطينية)، صيف 1964م، فتشكلت عام 1950م، "الجبهة الوطنية" في الأردن بمبادرة من "عصبة التحرير الوطني"، لكن هذه الجبهة لم تحصل على ترخيص حكومي (ياسين، قضية التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية، 2002م). وعلى الرغم من ذلك، تحاول القوى والأحزاب الفلسطينية اتخاذ صيغ ومواقف لمناقشة آليات تعزيز وحدتها، خاصة حركتي "فتح" و"حماس" كبرى القوى الفلسطينية. فمذ اتفاق أوسلو عام 1993م وحتى الآن، والفلسطينيون يحاولون بناء مؤسسات الدولة، فكل هذه المحاولات لم تستطع أن تشد الوفاق ضمن برنامج عمل وطني موحد يجمع بين مختلف القوى والأحزاب، حيث إن كل ما يسعى إليه كلا القطبين الكبيرين "فتح" و"حماس" في اتجاه إنجاز المشروع الوطني الفلسطيني، يبقى عقيما في ظل غياب النظرة التكاملية.

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الجزائرية

تتصف السياسة الخارجية الجزائرية على امتداد تاريخها بثبات مبادئها، وسماتها، مروراً بعملها الثوري إبان الإحتلال الفرنسي، حتى بعد إستقلالها في العام 1962م، فأخذت تركز على الأزمات الدولية في محيطها الإقليمي، وعمقها العربي، حيث سيطرت عليها العامل الشخصي الذي كان رئيس الدولة يحدد طابعها العام، مع التزامها بالحياد في مواقفها تجاه الأزمات، والنزاعات (ميمون، 2016).

فكانت الدولة الجزائرية، تعرض مبادراتها لفض النزاعات بين الدول، بسبب اكتساب ثقلها في أعقاب نشاطها الدبلوماسي القوي للتخلص من الاستعمار الفرنسي، التي عانت منه سنوات طوال، بنحو 130 عام

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

حتى حصلت على استقلالها، فكان لزاما عليها الحفاظ على موروثها السياسي، ونشاطها في الخارج بشكل حثيث. لهذا، فقد عرضت وساطاتها لفض النزاعات العربية، وقُبلت بسبب اتسام سياستها الخارجية بالحياد، وكان نتيجتها تسوية تلك النزاعات وحلها، مثل النزاع الذي حصل بين ليبيا وتونس، وكذلك بين مصر وليبيا، مما مكنها من اكتسابها سمعة طيبة في العالم، هذا ما أعطاها ثقة أكبر بين دول الإقليم لحل نزاعاتها، على سبيل المثال استطاعت الجزائر أن تحل النزاع بين إيران والعراق، كذلك حل أزمة أثيوبيا والصومال، وما اصطلح عليه بأزمة القرن الإفريقي بين إثيوبيا وإريتريا (العربي، 1982).

وقد أسست الجزائر سياستها الخارجية على مبادئ الثورة التحريرية، وبقيت مستمرة في عهد الإستقلال الوطني، حيث تمثلت في إيمانها بالمساواة بين الشعوب، وحق تقرير مصيرها، ونشر مفهوم العدالة، بالعمل على تنمية السلم بين الشعوب عن طريق فتح قنوات حوار فيما بينها كمبدأ لحل النزاعات (بوتفليقة، 2005). مما ساعدها على فرض نفسها كلاعب أساسي في السياسات الخارجية، ومنحها هوية مستقلة.

المطلب الخامس: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

حملت السياسة الخارجية الجزائرية في طياتها أكثر من مشهد ومحطة، في إطار تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والأحزاب الفلسطينية، جاء ذلك في سياق التضامن الشعبي الجزائري لفلسطين، وما خلفه الإرث الثوري ضد الإستعمار الفرنسي، الذي تقاطع ضد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، متضامنا مع الشعب الفلسطيني، فكانت أولى تلك المحطات، إحتضان الجزائر لحوارات القوى والأحزاب المنضوية في منظمة التحرير بقيادة حركة "فتح"، وبين ما كان يعرف بالتحالف الديمقراطي، يضم كل من (الجبهة الشعبية، والديمقراطية، والحزب الشيوعي، والجبهة الفلسطينية)، حيث شكل على أثرها إطار المجلس الوطني التوحيدي في نيسان عام 1987م، الذي كان دعامة أساسية في إندلاع "الانتفاضة الأولى". فنجاح تلك الحوارات تحت مظلة السياسات الجزائرية، يعكس مدى تعمق الروابط العرقية بين الجزائر وفلسطين، ليكون رافعة لمبادرات أخرى في إطار استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية (زقوت، 2022).

استنادا لما سبق، يمكن القول أن السياسة الخارجية الجزائرية تسعى إلى توطيد علاقتها مع فلسطين، والدفاع عن قضيتها، من خلال تعزيز البناء الداخلي للقوى الفلسطينية وأحزابها، في منظومة فكرية منسجمة قائمة على مبدأ الحوار بين الأطراف، وتدخلها دبلوماسيا لحل الخلافات، تحقيقا لأجندتها الإقليمية المبنية

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

على التحكيم، والحل السلمي للنزاعات. وبناء عليه، تقوم السياسة الخارجية الجزائرية للعب دور الوساطة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنهاء الانقسام (جميل، الوساطة الجزائرية في ملف المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح ومسببات الفشل، 2022).

وعليه، فقد تمكنت الجزائر من عقد اجتماع جديد يضم كافة الأطراف السياسية الفلسطينية، بهدف التوصل إلى مصالحة وطنية كطريق للوحدة، وإنهاء الانقسام، جاء ذلك في 13/10/2022، عرف "بإعلان الجزائر". حيث شكل خطوة مهمة في مسار تعزيز الوحدة الوطنية، لاعتبارات تعود إلى النقل السياسي، والإقتصادي لدولة الجزائر، وموقفها الداعم للقضية الفلسطينية، والرافض لسياسة التطبيع مع دولة الاحتلال "الإسرائيلي"، والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الأطراف الفلسطينية. وبناء عليه، فقد تعاملت السياسة الخارجية الجزائرية مع ملف الوحدة الوطنية الفلسطينية، كمف سياسي، وليس كمف أمني، على عكس الجهود العربية الأخرى، مثل حالة مصر التي اعتبرت ملف المصالحة الفلسطينية ملفا أمنيا. لذلك، جاء رعاية "إعلان الجزائر" برعاية خاصة من الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، حيث إلتقى مختلف الأطراف المشاركة في الحوار (الجلواني، 2022).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة ومنهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعد السياسة الخارجية الجزائرية وما يتبعها من سياسات لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من شأنها أن تؤثر على مسار القضية الفلسطينية، وإذا ما أخذت الدراسة هذا المفهوم بشكل خاص، فإن ميدان البحث العربي يحوي العديد من الدراسات في هذا الجانب، إلا أنه ما زال يفتقر إلى الدراسات المتخصصة والمتعلقة بتحليل السياسات الخارجية لدولة الجزائر تجاه تعزيز الوحدة الوطنية وذلك على حد علم الباحث، حيث ما زالت غالبية الدراسات التي طرقت أبوابها تميل إلى العمومية من حيث طرح القضايا ومناقشتها. وبالتالي يمكن تناول هذا القسم بمسح الاتجاهات البحثية في موضوع الدراسة التي تتعلق بالدراسات السابقة، على النحو الآتي:

ركزت دراسة (بن الشيهب و كبيش، 2018) على مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه قضايا الدول الإفريقية والعربية، وكل ما يرتبط بالدراسات الأمنية، حيث هدفت لدراسة السياسة الخارجية الجزائرية وتحليلها، في ظل المتغيرات الإقليمية التي تشهدها المنطقة العربية والإفريقية، وصولا إلى التحديات التي

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

تفرزها البيئة الأمنية الداخلية، والخارجية لتلك الدول، وما لها من آثار على الأمن القومي الجزائري. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كإطار ناظم لها، حيث وجدت بأن المبادئ التي تتبع في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية لا تتماشى بشكل عام مع مختلف المراحل والأزمات للتأثير على ظروفها، لذلك أوصت بضرورة تعديلها لتصبح أكثر براغماتية.

وفي دراسة أخرى مشابهة للدراسة السابقة للباحث (عبد العالي، 2014)، كشفت عن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار، فقد هدفت إلى التعرف على محددات تلك السياسة انطلاقاً من متغيرات قضايا تتعلق بالنزاعات الحدودية وامتداداتها الجغرافية، استناداً إلى العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط الجزائر بتلك الدول. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائجها البحثية، فقد استنتجت بأن السياسة الخارجية الجزائرية تواجه تحديات أمنية وسياسية دولية عدة، من شأنها أن تجعلها لاعباً أساسياً إقليمياً في حل النزاعات لتلك الدول، انطلاقاً من دورها المحوري وتقلها بالأخص في المنطقة العربية، والإفريقية. فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي استجابة للمحيط العربي، ودول الجوار الذي أصبح يفرض تحديات أمنية وسياسية.

وفي صلة ذي صلة بموضوع الدراسة، تناولت دراسة (أمين و يحيوي، 2023) القضية الفلسطينية من منظور أجندة السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة من 1962-2022م، من خلال مبادئ تلك السياسة ومركزاتها، التي تشكل القضية الفلسطينية إحدى أولوياتها في دعم الشعب الفلسطيني ومساندته، استناداً إلى البعد القومي العربي، لذلك لعبت دور الوساطة بين القوى والأحزاب الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية. لذلك، فقد هدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل القضية الفلسطينية في أجندة السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الدولية، والإقليمية الراهنة. كذلك التعرف على آليات توظيف دور الجزائر الدبلوماسي والمحوري في مساندة قضايا الشعب الفلسطيني الداخلية والخارجية. اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي في سرد الأحداث التي ترتبط بالقضية الفلسطينية في إطار السياسة الخارجية الجزائرية، إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي، وصولاً إلى مقارنة جزائرية دبلوماسية مناصرة للقضية الفلسطينية. وجدت الدراسة بأنه على الرغم من التغيرات الإقليمية، والدولية التي تؤثر على السياسة الخارجية الجزائرية، إلا أن القضية الفلسطينية بقيت راسخة في أجندة تلك السياسة، وداعمة لها في مختلف الظروف والمراحل، وبناء عليه

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

أوصت بأن تحذو كافة الدول العربية حذو السياسة الخارجية في الجزائر نصرة للقضية الفلسطينية الداخلية،
والخارجية.

وناقشت دراسة أجنبية (bin Awdah, 2022)، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إيران: موازنة
التزاماتها في العالم العربي، واهتماماتها الوطنية، فقد كشفت عن أهم الملامح السياسية للخارجية الجزائرية
على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال الكشف عن كيفية حدوث التفاعلات العالمية، وطبيعة العلاقات
الدولية بينها، التي تؤثر على توجه سلوك متخذي القرار، تجاه الوحدات السياسية المؤثرة على صنع السياسات
الخارجية في الجزائر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى النتائج، فقد وجدت بأن
السياسة الخارجية الجزائرية تتطلب مزيدا من التحليل والتعمق بسبب تعقيد الأحداث وتشابك مصالحها، على
الرغم من وضوح أهداف تلك السياسة وإعلان مبادئها، نظرا لأن الممارسات الدولية تؤدي غالبا إلى تغيرات
معقدة، وبناء عليه، فقد بينت الدراسة أن سياسة الجزائر الخارجية تجاه إيران تتطلب المزيد من البحث في ظل
التحولات التي طرأت على العالم، على مدى العقود الثلاثة الماضية. لهذا أصت الدراسة صناع القرار في
الخارجية الجزائرية النظر في تلك التحولات ومراجعتها استنادا إلى مفهوم الأمن القومي بمعناه العربي الواسع
في إطار بعده الوطني.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أعلاه، في أنها تسعى إلى التعرف على فاعلية السياسة
الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتركيز على الدور الفاعل التي أغفلت عنه
الدراسات السابقة. وبالمقارنة مع الدراسات الأجنبية، فإن الدراسة الحالية تعد من أولى الدراسات التي تنبعت
للعلاقة التي تحكم تلك المتغيرات السياسية في الخارجية الجزائرية ودورها الفاعل في تعزيز الوحدة الوطنية
بين القوى والفصائل الفلسطينية. أما الدراسات الأجنبية فقد ركزت على تفعيل دور السياسة الخارجية الجزائرية
في معالجة الأزمات الإقليمية في ضوء التحولات الدولية وتغير ظروفها وتأثيرها على صنع القرار، وبالتالي
كان لا بد من دراسة فاعلية السياسة الخارجية في الجزائر تجاه تعزيز الوحدة الوطنية في نطاقها المحدد دون
النظر بأهمية لطبيعة العلاقات الدولية المؤثرة على صنع السياسات في الخارجية الجزائرية، نظرا لأن القضية
الفلسطينية بمجملها لها ارتباط تاريخي وعقائدي بالجزائر على وجه التحديد.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية- من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

المطلب الأول: منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة:

من أجل تحديد واقع فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، قام الباحث باتباع المنهج الوصفي الكمي والنوعي لملاءمته لأغراض هذه الدراسة، وهو المنهج الذي يهتم بالظاهرة كما هي في الواقع، ويعمل على وصفها، وتحليلها، وربطها بالظواهر الأخرى، حيث اعتمد الباحث على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتحليلها، وتم تجميع البيانات عن طريق الإستبانة، والمقابلة التي تم إعدادها بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الخبراء والمختصين في الشؤون الفلسطينية، حيث قام الباحث باختيار عينة متوفرة، حيث تم توزيع الأداة على مجتمع الدراسة وقد استجاب لها (14) من الخبراء والمختصين، وهي نسبة ممثلة للمجتمع، فتم اعتمادها كعينة للدراسة، وفيما يلي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب السمات الشخصية العامة لعينة الدراسة

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	ذكر	12	85.7
	أنثى	2	14.3
	المجموع	14	100.0%
سنوات العمر	25- أقل من 35 سنة	1	7.1
	35- أقل من 45 سنة	3	21.4
	45 سنة فأكثر	10	71.4
	المجموع	14	100.0%
المؤهل العلمي	بكالوريوس (ليسانس)	2	14.3
	دراسات عليا	12	85.7
	المجموع	14	100.0%

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

6.7	6	استاذ علوم سياسية/ علاقات دولية، سياسات عامة
13.3	3	دبلوماسي سياسي
11.3	3	مهتم بالسياسات الخارجية الجزائرية
10.0	2	أخرى
100.0%	14	المجموع

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة، والسمات الشخصية العامة لعينة الدراسة حيث يبين الجدول تكرار كل سمة ونسبتها المئوية.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث الإستبانة أداة لدراسته، وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وتكونت الأداة في صورتها النهائية من أربعة محاور بما فيها المتغيرات الديمغرافية.

صدق الأداة:

وتم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي الاختصاص والخبرة في مجال العلوم السياسية والتخصصات الأخرى، وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الإستبانة، وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة .

ثبات الأداة:

لقد تم استخراج حساب معامل ثبات الأداة، باستخدام معامل الاتساق الداخلي معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) حيث بلغ الثبات الكلي للأداة (82.3) وهو معامل ثبات عالٍ، وفي أغراض البحث العلمي.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية :

1. تطوير أداة الدراسة بصورتها النهائية.

2. تحديد أفراد عينة الدراسة.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية- من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

3. قام الباحث بتوزيع الإستبانات على عينة الدراسة ومقابلة المبحوثين.

4. إدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. المعالجة الإحصائية:

وبعد جمع البيانات، وترميزها، ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS ، فقد استخدم الباحث التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ومعادلة كرونباخ ألفا.

عرض النتائج

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الباحث إستبانة مؤلفة من (أربعة) محاور بالإضافة إلى المتغيرات الديمغرافية، تم توزيعها على عينة مؤلفة من (14) من الخبراء والمتخصصين الجزائريين في السياسات العامة، والشأن الفلسطيني.

هذا وقد تم تصميم الإستبانة للمحور الأول والثاني على أساس مقياس ليكرت، خماسي الأبعاد، وقد بينت الفقرات، وأعطيت الأوزان كما يبين الجدول الآتي :

جدول(2)

مفتاح تصحيح استجابات عينة الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

بينما كانت فقرات المحور الثالث عبارة عن خمسة أسئلة من نوع الاختيار من متعدد ، والمحور الرابع، أربعة أسئلة من نوع الأسئلة المفتوحة.

تفسير النتائج (مقياس التقويم):

للإجابة عن أسئلة النوع الكمي، تم استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لفقرات مجالات فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ودرجاتها الكلية، وتم ترتيب

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

الفقرات تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، وقام الباحث بتحديد ثلاث فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو (5-1 = 4)، ثم قسمته على 3 فترات ويساوي (1.33)، وعليه فإن طول الفترة هو (1.33)، وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، والجدول التالي يبين هذه النتائج.

- من 1.00 - 2.33 منخفضة.

- من 2.34 - 3.67 متوسطة.

- من 3.68 - 5.00 مرتفعة.

وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

نتائج السؤال الرئيس: ما مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟
ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة التقدير لكل محور من محوري الأداة الأول والثاني، وفيما يلي بيان ذلك :

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لدرجة محوري فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

ترتيب المحاور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	مدى إسهام السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	4.52	0.38	مرتفعة
3	أساليب السياسة الخارجية الجزائرية المستخدمة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	4.20	0.38	مرتفعة
	الدرجة الكلية	4.36	0.24	مرتفعة

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (3) ما يلي :

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

إن درجة مجالات فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين كانت جميعها مرتفعة. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.20) إلى (4.52)، وهما المجالات (أساليب السياسة الخارجية الجزائرية المستخدمة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية) و (مدى إسهام السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية). وأن الاستجابة على الدرجة الكلية كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.36).

ويفسر الباحث هذه النتيجة، بأن القضية الفلسطينية، وعلى مدار عمقها التاريخي مثلت التزاما سياسيا، واجتماعيا، وأخلاقيا تجاه السياسة الخارجية الجزائرية، من منطلق بعدها العربي، والإسلامي، وتشابه الحالة الجزائرية إبان الإستعمار الفرنسي، بالحالة الفلسطينية الراهنة، ومقاومتها للإحتلال الإسرائيلي. فقد أجاب المبحوثون عند مقابلتهم بأن قضية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، هي قضية الجزائر الأولى في سياساتها الخارجية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها، من بينها وجود بعض الأطراف التي تريد لعب الدور نفسه، وتقاطع هذا التفسير مع دراسة (عبد العالي، 2014)، حينما أشارت إلى أن الجزائر تواجه تحديات سياسية دولية، من شأنها أن تجعلها لاعبا أساسيا في حل النزاعات، انطلاقا من دورها المحوري، وثقلها، بالأخص في المنطقة العربية، وإفريقية.

أما بالنسبة للأسئلة الفرعية، فجاءت نتائجها كالاتي :

نتائج السؤال الفرعي الأول: ما مدى إسهام السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة التقدير لمجال الأداة الأول (مدى إسهام السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية)، وفيما يلي بيان ذلك :

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

جدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لدرجة مدى إسهام السياسة الخارجية
الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ترتيب الفقرات
مرتفعة	0.26	4.92	تسعى السياسة الخارجية الجزائرية بشكل جاد لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	3
مرتفعة	0.73	4.07	تتمتع السياسة الخارجية الجزائرية بقدرة عالية للتأثير على القوى والأحزاب الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية	2
مرتفعة	0.94	4.14	نجحت السياسة الخارجية الجزائرية في تحقيق تقدم ملموس في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	4
مرتفعة	0.49	4.64	تواجه السياسة الخارجية الجزائرية تحديات كبيرة في سعيها لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	1
مرتفعة	0.36	4.85	تستحق السياسة الخارجية الجزائرية المزيد من التقدير لدورها في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	5
مرتفعة	0.38	4.52	الدرجة الكلية	

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (3) ما يلي :

إن درجة فقرات مدى إسهام السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية مرتفعة. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.07) إلى (4.92)، وهما الفقرات (تتمتع السياسة الخارجية الجزائرية بقدرة عالية للتأثير على القوى والأحزاب الفلسطينية لتعزيز الوحدة الوطنية)، و(تسعى السياسة الخارجية الجزائرية بشكل جاد لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية). وأن الاستجابة على الدرجة الكلية كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.52).

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن السياسة الخارجية الجزائرية حسب دراسة (زقوت، 2022) حملت في طياتها أكثر من مشهد على مدار تشكيلات القوى والأحزاب السياسية في فلسطين في إطار تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، التي كانت أولها في عام 1987م عند احتضان الجزائر لحوارات القوى المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى "إعلان الجزائر" في العام 2022م، الأمر الذي شكل مخزوناً معرفياً لدى المختصين والخبراء الجزائريين بالشأن الفلسطيني، بأن الجزائر لها إسهامات فاعلة في هذا المضمار، وهذا ما ذهب إليه المبحوثون عند قولهم: بأن الجزائر أسهمت منذ استقلالها في دعم القضية الفلسطينية، ومشاركتها في حروبها ضد الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب احتضانها حوارات الفصائل الفلسطينية لتعزيز وحدتها الوطنية.

نتائج السؤال الفرعي الثاني: ما أساليب السياسة الخارجية الجزائرية المستخدمة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ودرجة التقدير لمحور الأداة الثاني (أساليب السياسة الخارجية الجزائرية المستخدمة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية)، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لمحور مدى أساليب السياسة الخارجية الجزائرية المستخدمة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية

الترتيب المحور	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	استخدمت السياسة الخارجية الجزائرية الدبلوماسية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	4.71	0.46	مرتفعة
2	السياسة الخارجية الجزائرية عملت على تعميق الحوار الوطني الفلسطيني كطريق لتعزيز الوحدة الوطنية	4.21	0.69	مرتفعة
3	ركزت السياسة الخارجية الجزائرية على دعم الشرعية	4.35	0.63	مرتفعة

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

			كآلية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	
مرتفعة	0.51	4.50	سعت السياسة الخارجية الجزائرية على حشد الدعم الدولي ضمن المصالح المرتبطة بالقوى والأحزاب الفلسطينية كعامل مساعد لتعزيز الوحدة الوطنية	4
متوسطة	1.12	3.21	اقتصرت السياسة الخارجية الجزائرية على استضافة اللقاءات، وعقد المؤتمرات لدعوة القوى والأحزاب الفلسطينية كأداة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	5
مرتفعة	0.38	4.20	الدرجة الكلية	

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (4) ما يلي :

إن درجة محاور تقبل استخدام وتوظيف تقنية الواقع المعزز كانت جميعها بين المتوسطة والمرتفعة. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.21) إلى (4.71)، وهما الفقرات (اقتصرت السياسة الخارجية الجزائرية على استضافة اللقاءات، وعقد المؤتمرات لدعوة القوى والأحزاب الفلسطينية كأداة لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية)، و(استخدمت السياسة الخارجية الجزائرية الدبلوماسية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية). وأن الاستجابة على الدرجة الكلية كانت مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.20). ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن السياسة الخارجية الجزائرية، قد تعاملت مع قضية الوحدة الوطنية كملف سياسي، مما دفعها إلى استخدام أساليب وأدوات سياسية متنوعة، من شأنها أن تعمل على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، مثل السياسة الدبلوماسية، وتعميق الحوار الوطني، ودعم الشرعية، والحشد الدولي المرتبط بمصالح القوى والأحزاب الفلسطينية، كذلك استضافة اللقاءات، خلافا عما تعاملت به بعض الدول العربية كحالة مصر مثلا، التي أعدت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ملفا أمنيا، لا يأخذ أبعادا سياسية سوى استضافة الحوارات، أو أدوات أخرى، لا تخرج عن هذا السياق، وهذا ما ذهبت إليه دراسة (الجلاني، 2022). كذلك دراسة (أمين ويحيوي، 2023)، اللتان أشارتا إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، ومركزاتها إزاء قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعزيزها، التي شكلت إحدى أولوياتها دعم الشعب الفلسطيني ومساندته، لذلك لعبت الجزائر دور الوساطة بآليات محورية مختلفة. وقد توافق ذلك مع رأي المبحوثين حينما

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

قالوا: بأن السياسة الخارجية الجزائرية بادرت في مراحل مختلفة لبناء حوار وطني فلسطيني فاعل، بمختلف المجالات خدمة لتعزيز الوحدة الوطنية.

نتائج السؤال الفرعي الثالث: ما أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومعيقاتها؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة لمحور الأداة الثالث (أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومعيقاتها)، وفيما يلي بيان ذلك:

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة لمحور الأداة الثالث (أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية ومعيقاتها)

ترتيب السؤال	السؤال	الاستجابة	التكرار	%
1	ما رأيك في أهداف السياسة الجزائرية تجاه تعزيز الوحدة	واضحة إلى حد ما	1	7.1
		واضحة تماما	13	92.9
2	التحديات التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية في سعيها لتعزيز الوحدة الوطنية	الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية	3	21.4
		التطبيع العربي	2	14.3
		أخرى	9	64.3
3	ما هي الأدوات والآليات التي تعتقد أن السياسة الخارجية الجزائرية تستخدمها لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	المساعدة المالية	2	14.3
		التوسط في المفاوضات بين الفصائل الفلسطينية	1	7.1
		جميع ما ذكر	11	78.6

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

4	ما هو مستوى الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	إنجازات محدودة	7	50.0
		إنجازات كبيرة	7	50.0
5	التوصيات التي يمكن تقديمها للجزائر لتحسين فاعلية سياسته الخارجية	زيادة الدعم السياسي والمعنوي للقوى والأحزاب الفلسطينية	2	14.3
		تقديم المزيد من المساعدات المالية والاقتصادية	2	14.3
		تنظيم المزيد من اللقاءات والمؤتمرات	1	7.1
		جميع ما ذكر	9	64.3
	الكلية		14	100.0

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (6) ما يلي :

أن الاستجابات على السؤال الأول كانت واضحة تماماً بنسبة 92.9%، ومن ثم واضحة إلى حد ما بنسبة 7.1%. وأن الإستجابات على السؤال الثاني كانت تحديات أخرى لم يتم ذكرها بنسبة 64.3% يليها الانقسامات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية بنسبة 21.4%، والتطبيع العربي بنسبة 14.3%. وأن الاستجابات على السؤال الثالث كانت الدعم السياسي والمعنوي، والمساعدة المالية، والوساطة واستضافة اللقاءات وتقديم المساعدات الإنسانية بنسبة 78.6%. وكانت الاستجابة على السؤال الرابع أن الإنجازات كانت كبيرة بنسبة 50.0% ومحدودة بنسبة 50.0% أيضاً، وأن التوصيات كانت زيادة الدعم السياسي والمعنوي، وتقديم المساعدات المالية، وتكثيف جهود الوساطة، وتنظيم المزيد من اللقاءات بنسبة 64.3%. ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن السياسة الخارجية الجزائرية ملامحها واضحة إزاء الأزمات الإقليمية، والعربية، ومنها قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، فمن خلال تلك النتيجة استطاعت الخارجية الجزائرية أن

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

تكشف بوضوح عن كيفية حدوث التفاعلات العالمية، مما أثر على صناع القرار في صياغة سياسات عامة تجاه مسألة تعزيز الوحدة بين القوى والفصائل الفلسطينية. وهذا لا يعني أن يكون هناك إنجازات محققة على أرض الواقع نتيجة وضوح سياساتها العامة، هذا ما أشارت إليه دراسة (bin Awdah, 2022)، عندما أوضحت بأنه ليس شرطاً أن ترتبط تحقيق الإنجازات بوضوح أهدافها، فكثيراً من السياسات العامة تكون أهدافها واضحة، ولكن قد يتحقق جزءاً منها. لذلك، فأهداف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية تتطلب مزيداً من التحليل والتعمق، خاصة بأن الدراسة قد بينت في نتائجها، بأن مستوى الإنجازات التي حققتها السياسة الخارجية الجزائرية من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، قد بلغت نحو 50%، وهذا قد يكون ناتجاً حسب الدراسة السابقة عن تعقيد الأحداث، وتشابك مصالحها، على الرغم من وضوح أهداف تلك السياسة، وإعلان مبادئها. وعن ذلك، يرى الخبراء والمختصون الجزائريين بالشأن الفلسطيني، أن السياسة الخارجية الجزائرية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، نتيجة وضوح أهدافها. لكن في الوقت نفسه، فهي بحاجة إلى توحيد رؤية واضحة حول مستقبل القضية الفلسطينية، التي قد تؤثر على مسار تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

نتائج السؤال الفرعي الرابع: ما دور السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية؟

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة لمحور الأداة الرابع (دور السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية)، وفيما يلي بيان ذلك :

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة التكرارات والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة لمحور الأداة الرابع (دور السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية)

ترتيب السؤال	السؤال	الاستجابة	التكرار	%
1	كيف يمكن للسياسة الخارجية	الجدية في العمل لتحقيق المصالحة	2	14.3

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

64.3	9	الاستمرارية في العمل رغم الصعوبات	الجزائرية أن تلعب دورا فاعلا في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	
21.4	3	العمل على تفعيل عملية الإقناع		
50.0	7	التركيز على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها السياسة الجزائرية	2 برأيك ما هي أهمية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية	
35.7	5	موقف الجزائر المؤيد للفلسطينيين		
14.3	2	لا يوجد إجابة		
50.0	7	جاءت بقدر كبير	3 إلى أي حد السياسة الخارجية الجزائرية أثرت بشكل فاعل على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	
35.7	5	تأثيرها مقبول		
14.3	2	تأثيرها محدود		
14.3	2	الاستمرارية وأن لا يكون هناك محال للتراجع في السياسة الجزائرية	4 هل لديك أي ملاحظات او اقتراحات أخرى حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية	
57.2	8	تقديم المزيد من الدعم السياسي		
28.5	4	بدون مقترحات		
100.0	14	الكلي		

يتضح من خلال البيانات في الجدول رقم (7) ما يلي :

أن الاستجابات عن السؤال الأول كانت في الاستمرار في العمل بنسبة 64.3%، ومن ثم العمل على تفعيل عملية الإقناع بنسبة 21.4%، وأخيراً الجدية في العمل لتحقيق المصالحة بنسبة 14.3%. وأن

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

الاستجابات على السؤال الثاني كانت في التركيز على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها السياسة الجزائرية بنسبة 50.0%، ومن ثم موقف الجزائر المؤيد للفلسطينيين بنسبة 35.7%، وأخيراً لا يوجد إجابة بنسبة 14.2%. وأن الاستجابات عن السؤال الثالث كانت أن التأثير بقدر كبير بنسبة 50.0%، ومن ثم التأثير المقبول بنسبة 35.7%، وأخيراً التأثير محدود بنسبة 14.3%. وأخيراً كانت الملاحظات أو الاقتراحات كانت تقديم المزيد من الدعم السياسي بنسبة 57.2%، ومن ثم التوصية بالاستمرارية، وأن لا يكون هناك مجال للتراجع في السياسة الجزائرية بنسبة 14.3%، وأخيراً بدون مقترحات بنسبة 28.5%.

ويفسر الباحث هذه النتيجة بأن السياسة الخارجية الجزائرية، وإستنادا إلى دراسة (عبد العالي، 2014)، تكتسب ثقلها الإقليمي، والعربي، من خلال ما تواجهه من تحديات أمنية، وسياسية دولية عدة، جعلها لاعبا أساسيا إقليميا في حل النزاعات، منها قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، مما يفرض عليها بسبب وزنها السياسي، وتأثيرها العربي، والإقليمي استمرارية تقديم الدعم السياسي للقوى، والأحزاب الفلسطينية في تعزيز وحدتها، مما ينعكس إيجابيا على تحقيق الأهداف التي ترمي إليها السياسة الخارجية الجزائرية. وفي هذا المضمار، يعتقد المختصون الجزائريون في الشأن الفلسطيني بأن السياسة الخارجية الجزائرية تدفع في اتجاه تدويل القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، والمنظمات الدولية وهيئاتها، التي قد تنعكس بقوة في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي ينسجم مع السياسات الخارجية الجزائرية بشكل عام.

الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على توجهاتها إزاء تعزيز الوحدة بين القوى والأحزاب الفلسطينية. وقد بينت نتائج التحليل لأداتي جمع البيانات: (الإستبانة، والمقابلة) خلال فترة إعداد الدراسة في شهر ماي/ أيار 2024م، والتي تمت وفقا للإطار النظري، والدراسات السابقة، التي اعتمدت على خطط تمثل توجهات السياسة الخارجية للدولة التي ترسم في سياق علاقاتها مع الدول الأخرى، وتحدد طبيعتها، التي تترجم عمليا وفق السلوك، والممارسة بما يحقق أهداف البيئة الخارجية، أن استجابة الخبراء والمختصين الجزائريين بالسياسات العامة والشأن الفلسطيني على الدرجة الكلية، الذي استند في التساؤل الرئيس للدراسة على مجالات فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية كانت مرتفعة، بدلالة

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.36) حسب معيار التقويم، البالغ أعلى درجة (5)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.20) إلى (4.52). وكانت النتيجة متشابهة نسبيا إلى حد ما، عندما أجابت أداة التحليل عن مدى إسهام الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة، التي بلغت درجتها الكلية نحو (4.52). حيث تراوحت متوسطات الحسابية ما بين (4.07) إلى (4.92)، إلى جانب تشابه درجة تقبل استخدام تقنية الواقع المعزز وتوظيفه، حيث كانت الإستجابة أيضا مرتفعة، بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.20). وهذا يعني أن السياسة الخارجية الجزائرية تلعب دورا محوريا في حل النزاعات، وعلى وجه الخصوص قضية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد أرجعت الدراسة هذه النتيجة إلى العمق التاريخي للجزائر التي تربطها بالقضية الفلسطينية، وتمسكها ببعدها العربي، والإسلامي، مما شكل لها إلزاما سياسيا وأخلاقيا تجاه قضية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية.

أما عن أهداف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه تعزيز الوحدة الوطنية فقد بينت الدراسة أنها كانت واضحة تماما، حيث بلغت نسبتها نحو 92.9%، مع التأكيد على استمرارية تلك السياسة في تحقيق الأهداف التي بلغت نسبتها نحو 64.3%، في حين مستوى الإنجاز المحقق منها فقد بلغ نحو 50%. فقد أرجعت الدراسة ذلك إلى وجود ضبابية في مستقبل القضية الفلسطينية، وصعوبة تحديدها، مما أثر على مسار تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتحقيق أهدافها. إلى جانب وضوح ملامح السياسة الخارجية الجزائرية وتفاعلاتها تجاه الأزمات الإقليمية بشكل عام، ومسألة تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على وجه الخصوص، مما يفرض عليها استمرارية تقديم الدعم السياسي للقوى، والأحزاب السياسية الفلسطينية في تعزيز وحدتها. وعليه يوصي الباحث السياسة الخارجية الجزائرية بما يأتي:

1- ضرورة تصميم الخارجية الجزائرية لسياسات استراتيجية مخطط لها تتصف بالاستمرارية، لجعلها الفاعل الأقوى في معالجة الأزمات العربية، وقضية الوحدة الوطنية الفلسطينية، فقد بينت نتائج الدراسة أن فاعلية تلك السياسة ترتبط بشكل وثيق بالعمق التاريخي أكثر من التركيز على بناء استراتيجيات سياسية مخططة.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

- 2- ضرورة التوجه نحو آليات فاعلة تعزز من بناء الثقة، وثقافة الإختلاف بين القوى والأحزاب الفلسطينية. حيث بينت نتائج الدراسة أن استخدام تقنيات الواقع المعزز كانت مرتفعة، حيث اقتصر على سبيل المثال على استضافة اللقاءات، وعقد المؤتمرات، والدبلوماسية.
- 3- دراسة مشاركة دولا عربية فاعلة أخرى، إلى جانب الجزائر، للضغط على الأطراف الحزبية الفلسطينية لتحقيق وحدتها، حيث بينت نتائج الدراسة بأنه على الرغم من وضوح أهداف السياسات الخارجية الجزائرية، إلا أنه لم يرتبط ذلك بتحقيق انجازات واضحة، مما يتطلب مزيدا من التحليل والتعمق في هذا الجانب.
- 4- كما يوصي الباحث الباحثين المستقبليين ضرورة إجراء دراسات مسحية للقوى، والأحزاب الفلسطينية للكشف عن أسباب ضعف البنية السياسية تجاه تعزيز الوحدة الوطنية، للوقوف على آليات فاعلة من شأنها أن تعزز الوحدة الوطنية، حيث بينت الدراسة أن هناك قصور في الدراسات السابقة في هذا المجال.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- أحمد نوري النعيمي. (2001م). *السياسة الخارجية*. بغداد: مطبعة جامعة بغداد.
- اسماعيل العربي. (1982). *العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، نقلا عن ميون، عبرو ، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- القرآن الكريم، سورة البقرة، آية 251. (بلا تاريخ).
- بطرس غالي، و وآخرون. (1984م). *المدخل إلى علم السياسة*. القاهرة: المكتبة الإنجلو مصرية.
- جمال زقوت. (11 أكتوبر، 2022). *اجتماعات الجزائر ... ومتطلبات الوحدة الفلسطينية*. تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية، <https://aawsat.com/home/article/3925701>.
- ديداوي محمد أمين، و هادية يحيياوي. (جوان، 2023). *القضية الفلسطينية ضمن أجندة السياسة الخارجية الجزائرية من 1962-2022*. مجلة المعيار، 14(1)، 489-501.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

سعيد بنسعيد العلوي. (1997). الوطنية والتحديثية في المغرب، مجمعة دراسات الفكر الوطني وصيرورة
التحديث في المغرب المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نقلا عن درويش، عبد العزيز
مرجع سبق ذكره، ص 26.

عاطف الجولاني. (نوفمبر، 2022). فرص "إعلان الجزائر" في إنجاز المصالحة الفلسطينية. تم الاسترداد
من مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت،
[https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PP-](https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PP-Algeria_Pls-Reconciliation_Atef-alJoulani-11-22.pdf)
[Algeria_Pls-Reconciliation_Atef-alJoulani-11-22.pdf](https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PP-Algeria_Pls-Reconciliation_Atef-alJoulani-11-22.pdf)

عبد الرؤوف بن الشيهب، و عبد الكريم كيش. (2018). السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول
الجوار ومتطلبات التكيف. الباحث الاجتماعي، 499-512.

عبد السلام ابراهيم البغدادي. (1993). الوحدة الوطنية ومشكلات الأقليات في إفريقيا. بيروت: مركز دراسات
الوحدة الوطنية، نقلا عن محمد، عفراء رياض، والحسيني سيف حيدر، طبيعة النظام السياسي
العراقي وأثره على الوحدة الوطنية وفق دستور 2005.

عبد العزيز بوتفليقة. (2005). حديث صحفي لشبكة تلفزيون الشرق الأوسط Mbc. نيويورك: شبكة تلفزيون
الشرق الأوسط، نقلا عن ميمون، عبرو، مرجع سبق ذكره، ص 52.

عبد العظيم جبر حافظ. (2016). الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (حالة العراق). لارك للفلسفة
واللسانيات والعلوم الاجتماعية، بحوث القانون وعلوم إنسانية أخرى (21)، 377.

عبد القادر عبد العالي. (جويلية، 2014). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات
الدور الإقليمي والتحديات الأمنية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، 7، 21-7.

عبد القادر ياسين. (2000). الحركة الوطنية الفلسطينية. القاهرة: دار الحكمة.

عبد القادر ياسين. (نيسان - أيار - حزيران، 2002م). قضية التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية. صامد
الاقتصادي (128)، 210-223.

عبد القادر ياسين. (2006). أربعون عاما من حياة منظمة التحرير الفلسطينية. دمشق: المركز الفلسطيني
للتوثيق والمعلومات.

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

عبرو ميمون. (2016). الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المعارية 2011-2015. الجزائر: جامعة الطاهر مولاوي - سعيدة - كلية الحقوق والعلوم السياسية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص: دراسات مغربية، رسالة غير منشورة.

عزو ناجي. (6، 1، 2009). مفهوم الوحدة الوطنية قديما. [doi:http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169057](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169057)

فاضل عباس المهداوي. (2016). دور التعايش السلمي في تحقيق الوحدة الوطنية. المجلة السياسية الدولية، 87-89.

فتحي جميل. (16 نوفمبر، 2022). الوساطة الجزائرية في ملف المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح ومسيبات الفشل. تم الاسترداد من مجموعة الحوار الفلسطيني، <https://paldg.co/?p=2123>. فتحي جميل. (بدون تاريخ). الوساطة الجزائرية في ملف المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح ومسيبات الفشل. تم الاسترداد من موقع مجموعة الحوار الفلسطيني الإلكتروني <https://paldg.co/?p=2123>

مثنى علي المهداوي. (2020م). السياسة الخارجية دراسة نظرية عامة (الإصدار ط 1). بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية.

مثنى علي المهداوي. (6 مارس، 2021). قيود السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2021. جامعة بغداد، 5. محمد السيد سليم. (1998م). تحليل السياسة الخارجية (الإصدار ط2). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، نقلا عن مثنى علي المهداوي، السياسات الخارجية دراسة نظرية عامة، بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، 2020م، ص 14.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Ahn Doohwan, & Simms Brendan. (2010). *European Great Power Politics in British Public Discourse, 1714-1763.* "In *The Primacy of Foreign Policy in British History, 1660-2000.*

مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية - من وجهة نظر الخبراء والمختصين الجزائريين
في السياسات العامة والشأن الفلسطيني

- How Strategic Concerns Shaped Modern Britain.* (Mulligan William, & Simms Brendan, Eds.) Houndmills: Palgrave Macmillan.
- bin Awdah, M. a.-A. (2022, April 15). ALGERIAN FOREIGN POLICY TOWARD IRAN: BALANCING COMMITMENTS TO THE ARAB WORLD WITH NATIONAL INTERESTS. *Journal for Iranian Studies*(6), 53-67.
- Chang, L. W. (2013, November 10-12). ., NATIONAL UNITY AT THE UNIVERSITY LEVEL:IMPORTANCE OF CIVILISATIONAL DIALOGUE AND WAY FORWARD. *European Scientific Institute, 1st Global Multidisciplinary Conference, 3*, 174.
- Halvard Leira. (2019, march). The Emergence of Foreign Policy. *International Studies Quarterly, 63*(1), 187-198.
- Hill, C. (2003). *The Changing Politics of Foreign Policy.* Houndmills: Palgrave.
- Hudson, V. (2012). *The History and Evolution of Foreign Policy Analysis.*" In *Foreign Policy: Theories, Actors, Cases.* (Smith Steve, Hadfield Amelia, & Dunne Tim, Eds.) Oxford: Oxford University Press.
- Jacob, M. (1994). he Mental Landscape of the Public Sphere: A European Perspective. *Eighteenth-Century Studies, 1*(28), 95-113.
- Meftah, J. B. (2012). National Unity and Development from Islamic Point of Views. *Middle-East Journal of Scientific Research, 12*(6), 767-773. doi:10.5829/idosi.mejsr.2012.12.6.1759, P. 768
- Ngafi, W. E., & et al. (2022, September). EDUCATION AND NATIONAL UNITY. *Sapientia Foundation Journal of Education, Sciences and Gender Studies (SFJESGS), 4*(3), 165.
- Orugbani, ` . (2012). *Introduction to foreign policy making.* Pearl Pubishers.
- Wazir, I., & Wahdat, R. (2022, July). National Goals in Foreign Policy. *Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, 2*(4), pp.45-50. doi:https://doi.org/10.55544/ijrah.2.4.51